تؤكد متانة الوضع المالي للبنك وقدرته على مواصلة النمو

20 فلساً للسهم الربحية المتوقعة لـ «الوطني» للربع الأول بنمو 5٪

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن الأرباح المتوقعة للبنك الوطني تصل إلى 20 فلسا للسهم عن الربع الأول من العام الحالي، بنسبة نمو بلغت 5٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مبينة أن الأرباح جاءت على رأس المال الجديد للبنك الذي تمت زيادته عبر توزيع أسهم منحة بنسبة 10٪ بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم ليصبح رأس المال الحالي 359,8 مليون دينار.

وأفادت المصادر بأن أرباح «الوطني» في الربع الأول تشير إلى تحقيق نمو ملحوظ في أرباحه الصافية رغم تراجع أسعار الفائدة المحلية الأمر الذي يؤكد متانة الوضع المالي للبنك وقدرته على مواصلة النمو وتحقيق الأرباح عبر نشاطاته المصرفية الأساسية داخل وخارج الكويت، لافتة إلى ان نتائج الوطني للربع الأول ستثبت ايضا قدرة البنك على تخطي الأزمات بثبات وتجاوز التحديات بفضل أسس الحوكمة الرشيدة التي يتبعها الى جانب وضوح رؤيته.

● محمود فاروق

بسبب النظرة التفاؤلية المتزايدة فيما يتعلق بالتعافي الاقتصادي العالمي

«الوطني»: اليورو يصل لمستويات قياسية والدولار الأسترالي لأعلى مستوى في 29 عاماً

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الأسبوعي حول أداء الأسواق العالمية، ان الدولار الأميركي استمر في التراجع خلال الأسبوع الماضي مقابل العملات الرئيسية، بسبب النظرة التفاؤلية المتزايدة نحو السوق فيما يتعلق بمسألة التعافي الاقتصادي، الأمر الذي يشجع المستثمرين أكثر على المجازفة ودخول السوق.

وقد بلغ اليورو مستويات مرتفعة مقابل الدولار خاصة مع قيام البنك المركزي الأوروبي برفع معدل الفائدة الأساسي، والذي دفع باليورو صعودا ليصل إلى 1,4489 دولار يوم الجمعة، ليصل في نهاية الأسبوع إلى 1,4484 دولار.

كما ارتفع الجنيه الاسترليني إلى 1,6427 دولار بسبب ضغوطات التضخم والتي تسببت في ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة سنوية تبلغ 4,4٪، ليقفل في نهاية الأسبوع عند 1,6386 دولار.

كما وصل الدولار الاسترالي إلى أعلى مستوى له مقابل الدولار منذ 29 عاما ليبلغ 1,0582، والذي ترافق مع تحسن ملحوظ في قطاع العمل وارتفاع الطلب على السلع بشكل يفوق التوقعات.

وقد تراوح التداول بالين الياباني بين 84,80 و85,50 ليقفل الأسبوع عند 84,70.

وبالتزامن مع ذلك، صرح رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بن برنانكي الأسبوع الماضي بأن العرض والطلب العالميين هما المحركان الأساسيان اللذان يؤثران على أسعار السلع، واضاف قائلا: «هذه الأسعار تؤثر عامة على جميع مؤشرات الأسعار في الولايات المتحدة الأميركية»، مبينا أنه إذا استمرت التوقعات التي تتناول مستويات التضخم على الحال المستقر والثابت التي هي عليه، ووصول أسعار السلع إلى مستويات مستقرة في نهاية المطاف، فإن مستويات التضخم ستبقى ثابتة.

كما أشار بن برنانكي إلى أن التضخم يعتبر مرحلة انتقالية والتي ستمر بسلام في نهاية المطاف لتعود مستوياتها متكيفة مع الحد الذي وضعه الاحتياطي الفيدرالي لاستقرار الأسعار، لافتا الى أنه في هذه الأثناء، وفي حال فشل التوقعات التي تطول مستويات التضخم، «فسنحتاج حتما إلى القيام بكل ما يلزم للمحافظة على استقرار الأسعار في الولايات المتحدة الأميركية».

وعلى صعيد ذي صلة، عقدت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة اجتماعا الشهر الماضي، حيث يشير محضر الجلسة إلى حصول تباين في الآراء بين صناع السياسات حول البدء في إلغاء سجل التحفيز هذه السنة، كما تباحثوا في مسار السياسة المالية المتبعة وذلك بعد إتمام برنامج شراء السندات والذي بلغت قيمته 600 مليار دولار، ومنذ تاريخ عقد الاجتماع، يشهد سوق العمل تحسنات ملحوظة والتي أتت مع معدلات التضخم على نحو مطمئن، في حين أن معدلات النمو في قطاع الخدمات آخذة في التراجع، وبالرغم من أن القرار القاضي بالاستمرار في برنامج شراء السندات قد أتى بالإجماع، فقد صرح الاحتياطي الفيدرالي بأن بعضا من الأعضاء الـ10 في اللجنة يعتقدون ان وجود بعض الدلائل على تعاف اقتصادي قوي إلى جانب مستويات تضخم مرتفعة «يمكن أن يجعله من المناسب أن نقلص أو نعدل من حجم برنامج الشراء»، كما أن محضر الجلسة يفيد بأن عددا من الأعضاء الآخرين «لم يتوقعوا مطلقا القيام بأي تعديلات عليه».

كما تراجع خلال الأسبوع الماضي عدد مطالبات المرة الأولى بتعويضات ضد البطالة، الأمر الذي يشير إلى أن سوق العمل قد دخل مرحلة التعافي، فقد تراجع عدد الطلبات على التأمينات ضد البطالة بنحو 10,000 ليبلغ 382,000، في حين أن توقعات الخبراء الاقتصاديين تفيد بتراجع هذا العدد إلى 385,000. فانخفاض عدد التسريحات من العمل وترافقه مع ارتفاع في عدد الموظفين قد يساعد في المحافظة على المكاسب المتحققة من عملية إنفاق المستهلكين.

بينما تراجع مؤشر معهد إدارة الإنتاج للشركات غير الصناعية إلى 57,3 خلال شهر مارس بعد أن كان قد بلغ 59,7 في الشهر الذي سبقه، في وقت توقع فيه الخبراء الاقتصاديون أن يبلغ 59,5. يشير ذلك إلى أن قطاع الخدمات يشهد نموا أبطأ من السابق، ففي حال كان المقياس يفوق الـ50 فهو يشير إلى حصول نمو في الاقتصاد يبلغ حوالي 90٪.

وعلى صعيد اقتصاديات منطقة اليورو، رفع البنك المركزي الأوروبي نسبة الفائدة الأساسية بمقدار 25 نقطة أساس وللمرة الاولى منذ أكثر من 3 أعوام لتصل الى 1,25٪، وذلك في خطوة من البنك لكبح جماح التضخم، بالرغم من استسلام البرتغال إلى أزمة الديون السيادية التي تعصف بالمنطقة، لتصبح بالتالي الدولة الثالثة بعد اليونان وايرلندا.

فقد قام البنك المركزي الأوروبي برفع معدل الفائدة الأساسية من نسبة 1٪ لتصل إلى 1,25٪ بحسب ما كان متوقعا في السوق.

من جانب آخر، أشار رئيس البنك جان كلود تريشيه ان البنك سيواصل مراقبة معدلات التضخم عن كثب وبشكل يصب في مصلحة الجميع، واضاف ان السياسة النقدية ستساعد في تحقيق التعافي الاقتصادي المنشود.

الدولار الأميركي استمر في التراجع

وكالة موديز تخفض التصنيف الائتماني للديون السيادية للبرتغال بمقدار درجة واحدة

«موديز» تخفض التصنيف الائتماني للبرتغال

وفي الوقت الذي خفضت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني التصنيف الائتماني للديون السيادية للبرتغال بمقدار درجة واحدة، وذلك باعتبار حاجة الحكومة البرتغالية إلى طلب دعم مالي عاجل من الاتحاد الأوروبي، وقد وضعت «موديز» تقريرا سلبيا للبرتغال بعد أن خفضت التصنيف الائتماني للديون السيادية لها بمقدار درجة واحدة إلى «بي إيه إيه 1».

تقدمت حكومة البرتغال بشكل رسمي بطلب المساعدة من الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت السلطات الأوروبية فورا بإعداد المساعدات المالية المطلوبة ووضع كافة الشروط المتعلقة بها، حيث يتوقع أن تحصل البرتغال على قروض بقيمة تتراوح بين 75 و90 مليار يورو.

النفط يصل لأعلى مستوياته خلال السنوات الـ 3 الماضية

ذكر التقرير ان البنك المركزي الأسترالي حافظ على أسعار الفائدة على ما هي عليه عند نسبة 4,75٪، الأمر الذي قد كان متوقعا من قبل العديد من الخبراء الاقتصاديين، باعتبار أن السياسة المالية الأسترالية ما تزال تخضع لبعض التقييدات، خاصة بعد سلسلة الارتفاعات التي شهدتها أسعار الفائدة لدى البنك المركزي الأسترالي والتي كان آخرها خلال شهر نوفمبر الماضي، وقد صرح البنك المركزي الأسترالي في بيان له خلال الأسبوع الماضي بأن «مجلس الإدارة قد أفاد بأن القيود القليلة والتي ما تزال مفروضة على السياسة المالية في الوقت الحالي مازالت في النصاب الصحيح وذلك مقابل التوقعات التي تتناول الاقتصاد الكلي عامة»، وأضاف البنك المركزي الأسترالي في بيانه ان حجم التضخم في السوق يتماشى مع أهدافه المتوسطة المدى، باعتبار أن مستوى التضخم قد تراجع بشكل ملحوظ عما كان عليه عام 2008.

تجدر الإشارة الى أن المؤسسات والشركات الأسترالية قد ساهمت في توفير المزيد من الوظائف وبشكل فاق التوقعات، الأمر الذي دفع بالدولار الأسترالي صعودا إلى تحقيق أرقام قياسية، والذي يعتبر بمنزلة دعم للتوقعات التي طرحها البنك المركزي والتي أفادت بأن اقتصاد البلاد سيشهد حدوث المزيد من الارتفاعات هذه السنة. هذا وقد ارتفع عدد الحاصلين على الوظائف ليصل إلى 37,800، علما أن هذا الارتفاع يفوق الرقم المتوقع والذي بلغ 24,000 فقط، معوضا بذلك الهبوط السابق الذي حصل في شهر فبراير الماضي والذي بلغ 8,600، أما مستوى البطالة فقد هبط بعض الشيء إلى نسبة 4,9٪ بعد أن كان 5٪.

النفط العالمي

وقد وصل سعر برميل النفط إلى 113,21 دولارا وهو أعلى مستوى له خلال السنوات الثلاث الماضية والذي أتى على خلفية احداث ليبيا، حيث ان الهجمات التي شنت على آبار النفط هناك قد ضاعفت من احتمالات تقلص امداداته نحو الاسواق العالمية على المدى البعيد، وقد ترافق ذلك مع ارتفاع عام في أسعار السلع والذي يرجح أنه أتى كنتيجة التفاؤل الذي يخيم على المنطقة بأن يتمكن التعافي الاقتصادي العالمي من تلبية الطلب المتزايد في الأسواق.

«الوطني للاستثمار»: أداء إيجابي للأسواق الخليجية في بداية أبريل

قال تقرير شركة الوطني للاستثمار حول أداء المؤشرات العالمي، ان الأسواق الإقليمية سجلت أداء إيجابيا في الأسبوع الأول من ابريل الجاري، حيث ارتفع مؤشر «S&P» لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1,5٪، لكنه يبقى متراجعا بواقع 0,3٪ منذ بداية العام الحالي.

وفي الكويت، ارتفع مؤشر MSCI في الأسبوع الأول من ابريل بواقع 2,8٪، لكنه يبقى منخفضا بنحو 6,5٪ منذ بداية العام الحالي.

وكان مؤشر MSCI للإمارات العربية المتحدة الأكثر ارتفاعا في المنطقة خلال الأسبوع الماضي بمكاسب بلغت 4,3٪، يليه مؤشر عمان ثم قطر والكويت.

وفي المقابل، كان مؤشر «S&P» للمملكة العربية السعودية الأقل ارتفاعا إقليميا، بمكاسب بلغت 0,4٪ فقط، أما منذ بداية العام، فيبقى السوق القطري الأكثر ارتفاعا بواقع 5,3٪، فيما كان السوق المصري الأسوأ أداء في العالم رغم مكاسبه التي بلغت 0,5٪ في الأسبوع الماضي.

أما عالميا، فقد ارتفع مؤشر «MSCI» العالمي بنسبة 0,9٪ خلال الأسبوع الأول من ابريل، لتبلغ مكاسبه منذ بداية العام الحالي 6,2٪، فيما شهد مؤشر MSCI»» للدول الأوروبية ارتفاعا أقوى بلغ 2,78٪ في الأسبوع الأول من ابريل و11,2٪ منذ بداية العام، وكان السوق المجري الأفضل أداء عالميا في الأسبوع الماضي، وتلاه السوقان التركي والروماني، وفي المقابل، كانت أوكرانيا أسوأ الأسواق أداء في العالم بخسائر بلغت 1,9٪ في الأسبوع الأول من ابريل، تلتها اليابان وبلغاريا.

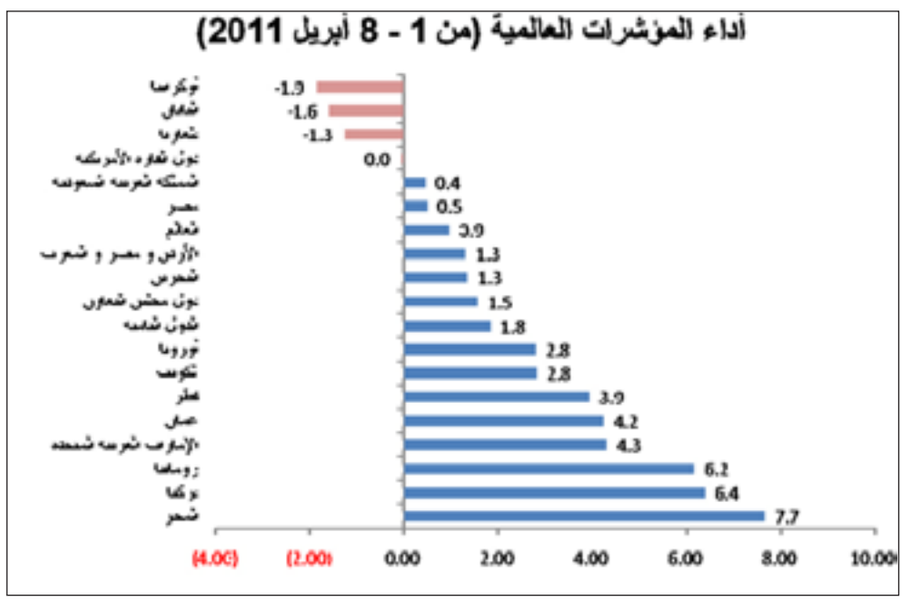

الغانم: أي إشكال حول الاستثمارات الكويتية في مصر سيعالج في إطار التشريعات والعقود

قال رئيس غرفة التجارة والصناعة علي الغانم ان الهيئة العامة للاستثمار في مصر قامت بتنظيم واستضافة ندوة كبيرة بعنوان «مصر والكويت: شركاء في التنمية»، قدمت للمشاركين فيها من أصحاب الأعمال والإعلاميين صورة كاملة عن الاقتصاد المصري عموما، وعن فرص ومشاريع الاستثمار على وجه الخصوص، وعن الأسواق المصرية وتجارتها الداخلية، فضلا عن تقييم عرض لأداء البورصة المصرية وتوقعاتها المستقبلية.

وأضاف ان الوفد التقى في اجتماع مغلق بوزراء التجارة والصناعة، الكهرباء، الزراعة، النقل، الطيران، والإسكان والمرافق العامة وعرضت خلاله إمكانات التعاون والاستثمار في مجال عمل كل وزارة.

وتابع «عرض المشاركون في هذا اللقاء في جو من المصارحة التامة والشفافية الكاملة أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه الاستثمارات الكويتية في مصر، وكذلك المقترحات الهادفة الى تيسير حركة هذه الاستثمارات، كما جرى بحث أمثلة وحالات محددة عن مشاريع استثمارية قائمة او تحت الإنجاز».

وأشاد باستقبال رئيس مجلس الوزراء المصري د.عصام شرف لكامل أعضاء الوفد، وبحضور نائب رئيس مجلس الوزراء د.يحيى الجمل، والوزراء المعنيين بشؤون الاقتصاد والاستثمار والتنمية. وبعد هذا اللقاء، اجتمع المشاركون في الوفد بزملائهم وأندادهم من رؤساء الغرف المصرية وممثليها في مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية.

وعن الانطباعات التي خرج بها الوفد والمحطات الرئيسية في زيارته، ذكر الغانم ان رئيس مجلس الوزراء المصري أبدى هو ومجموعة من الوزراء الذين التقى بهم الوفد، تقديرا كبيرا للرسالة السامية التي بعث بها صاحب السمو الأمير الى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتي حملها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية. كما لمس الوفد لدى كل من اجتمع بهم من المسؤولين، ولدى كل مواطن مصري التقى به، تقديرا عاليا جدا لمواقف الكويت الرسمية، الشعبية بصورة عامة، ولمعنى ومضمون وتوقيت هذه الزيارة بصورة خاصة، باعتبارها أول زيارة لوفد اقتصادي الى جمهورية مصر العربية بعيد ثورة 25 يناير.

وأوضح انه رغم التركيبة الاقتصادية للوفد، ورغم الطبيعة الاستثمارية لمباحثاته، فقد أعلن رئيس وأعضاء الوفد بكل وضوح ان فكرة الزيارة أصلا وهدفها أساسا هو إبلاغ رسالة، رسالة تهنئة الى الشعب المصري بنجاح ثورته، ورسالة الى القيادة المصرية تقول ان ثورة 25 يناير ليست شأنا مصريا داخليا على الإطلاق، بل هي قضية عربية بامتياز، وهذه الحقيقة تزيد من مسؤولية مصر الثورة، وتزيد من مسؤوليتنا في التعاون معها.

وأشار الغانم الى ان هناك مؤشرات ايجابية لأداء الاقتصاد المصري، وتوقعات مشجعة لانعكاسات ثورة 25 يناير على المدى المتوسط والمدى الطويل، وخاصة من حيث اجتذاب الاستثمارات، وزيادة تنافسية قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات. وهي مؤشرات وتوقعات استندت الى تحليل علمي واقعي، وإلى منطلقات أساسية تدعو للاطمئنان.

وقال الغانم ان الوفد الكويتي أكد على ان تاريخ الاستثمارات الكويتية في مصر يعود الى اكثر من ستين عاما، فهي كانت قبل رحلة الانفتاح واقتصاد السوق، وستبقى الى ما بعد ثورة 25 يناير، وقد التزمت دائما باحترام القانون، وأخلاقية التعامل، والحرص على مصالح البلد المضيف.

هذا وقد أكد رئيس الوزراء المصري، وكل ممثلي الادارة الاقتصادية في مصر، على تمسك النظام الجديد بمبادئ اقتصادات السوق في اطار العدل الاجتماعي، وبالتالي فإن الاستثمارات العربية والأجنبية في مصر ستبقى تحظى بالتشجيع والضمان على الصعيدين الرسمي والشعبي، كما ستبقى الاستثمارات الكويتية على وجه الخصوص تتمتع بموقع التقدير والتفهم نظرا لكفاءتها والتزامها ودورها التنموي.

وقال انه بعد عرض موجز لأهم مشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للكويت، أعربت الغرفة عن أملها في ان يكون للشركات المصرية دور في تنفيذ هذه المشاريع، لأن ذلك يعطي فرصة كبيرة للعمالة المصرية المرافقة لهذه الشركات، الأمر الذي يساهم في معالجة مشكلة البطالة.

علي الغانم

لجنة التجارة بـ «الغرفة» تدرس إنشاء منطقة حاويات خارج السياج الأمني لـ «الشعيبة»

عقدت لجنة التجارة والنقل المنبثقة عن مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الاول لعام 2011 برئاسة عصام البحر، حيث ناقشت اللجنة عدة مواضيع تم طرحها على جدول اعمالها، وكان من اهمها الاطلاع على آخر التطورات التي تمت حول انشاء منطقة حاويات خارج السياج الامني لميناء ومصفاة الشعيبة والذي تقوم حاليا بمتابعته لجنة متابعة القرارات الامنية لمجلس الوزراء مع وزارة البلدية بهدف تخصيص الارض لوزارة المواصلات للقيام بتنفيذ المشروع.

كما اطلعت اللجنة على مذكرة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي حول مسيرة العمل المشترك في مجال النقل والمواصلات خلال 2002 ـ 2010، حيث اشادت اللجنة بما جاء في هذه المذكرة من شرح لتطور نظام النقل في دول المجلس ثم تطرقت اللجنة الى اهمية تطوير المنافذ الجمركية الكويتية لمواكبة خطة تطوير قطاع النقل، وأوصت بأهمية التنسيق المباشر مع الادارة العامة للجمارك بذلك الشأن.

عصام البحر

«كولدويل بانكر»: ارتفاع حجم التداول التجاري بنسبة 46,8٪ خلال الربع الأول

ذكرت شركة كولدويل بانكر العالمية فرع الكويت أن 17 صفقة تجارية بقيمة إجمالية بلغت 34,5 مليون دينار تم تداولها بقطاع العقار التجاري خلال الربع الأول من العام الحالي، وذلك مقارنة بتداول 17 عقارا تجاريا أيضا بقيمة 23,5 مليون دينار للفترة المقارنة من العام الماضي أي بنسبة ارتفاع بلغت 46,8٪.

وقالت الشركة في تقريرها عن السوق العقاري إن متوسط قيمة الصفقة ارتفع من 1,38 مليون دينار إلى 2,02 مليون دينار، فيما تركزت الصفقات في مناطق الكويت، لاسيما في المرقاب والقبلة وكذلك السالمية والفروانية، وهو ما يعني أن سوق العقار التجاري يشهد الآن بوادر لعودة النشاط إليه من جديد، خاصة في ظل محدودية الفرص الاستثمارية بشكل عام، والظروف السياسية التي تمر بها دول المنطقة العربية والتي ساهمت بدورها في تركيز الشركات لاستثمارها في السوق المحلي، وهو ما انعكس على زيادة عدد الصفقات التجارية.

ولفتت الشركة في تقريرها إلى أن تركيز الشراء في السوق العقاري التجاري كان على العقارات ذات المساحات التي تتراوح بين 500 و1000 متر مربع، ضاربة مثالا على ذلك بصفقات تمت في منطقة المرقاب لبيع قطعتي أرض بمساحة تقدر بنحو 1000 متر مربع لكل قطعة بأسعار تتراوح ما بين 3,6 و3,8 ملايين دينار.

وأشارت الشركة إلى صفقة لبيع بناية على مساحة 1300 متر بقيمة 8,3 ملايين دينار تمت في منطقة القبلة، كذلك في منطقة السالمية تم بيع أرض مساحتها 1351 متر بقيمة 4 ملايين دينار وفي منطقة الفروانية تمت صفقة لبيع مجمع تجاري مساحته 950 مترا مربعا بقيمة 3,5 ملايين دينار.

وأفادت الشركة بتحرك سوق المحلات التجارية خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث تمت صفقات لبيع 155 مترا مربعا مساحات تجارية في مدينة الكويت بقيمة إجمالية بلغت 1,23 مليون دينار.

وأوضحت الشركة أن تلك الصفقات التجارية والتي سبق ذكرها انما تعتبر دليلا على أن السوق بات يضم العديد من الفرص المواتية والتي تعرض بأسعار مغرية بالشراء، متوقعة أن تشهد الفترة المقبلة المزيد من الإقبال على شراء العقارات التجارية في مختلف مناطق البلاد، خاصة ان أغلب الشركات التي لديها سيولة ستقبل على الشراء في ظل ندرة الفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار في السوق المحلي خلال الفترة الراهنة، وكذلك لأن هناك مجالا كبيرا لارتفاع قيم العقارات التجارية (مراكز التسوق والمحلات) خاصة الواقعة خارج نطاق العاصمة والتي تتواجد في مناطق قريبة من التجمعات السكنية.

وأشارت الشركة في تقريرها إلى أن الأراضي التجارية التي تبلغ مساحتها 500 متر مربع فأقل داخل العاصمة عليها طلب ملحوظ، لاسيما ان هذه النوعية من العقارات من السهل تداولها في السوق على عكس العقارات التجارية الكبرى التي نادرا ما يتخلى عنها ملاكها من جهة وإن عرضت في السوق فلا يقبل عليها إلا عدد محدود جدا من الراغبين في الشراء وتكون الأغلبية الراغبة في شرائها من الشركات العقارية والاستثمارية.

وتوقعت الشركة ان تستمر بوادر انتعاش قطاع العقار التجاري خلال الفترة المقبلة، وان يرتفع حجم الطلب على شراء التجاري، خاصة لقطاع التجزئة والمجمعات التجارية والأسواق الصغيرة والمتوسطة الحجم، خاصة في ظل بحث الشركات العقارية، والاستثمارية الكويتية عن فرص استثمارية مواتية لها داخل السوق المحلي، في ظل استمرار الأوضاع السياسية المتوترة في عدد من الدول العربية التي عادة ما كانت تستقطب الأموال الكويتية المهاجرة.